نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)

الأستاذ: حمايدي عزالدين
جامعة جيجل

ملخص:

تقدم هذه الدراسة تفسيرا بنيويا لنزاعات التحول الديمقراطي التي حدثت أثناء الربيع العربي، حيث تقترح إطارا إمبريقيا لاختبار مسلمات نموذج البنية، الذي يؤكد أن النزاع سلوك قهري. لاختبار مسلمات النموذج طبقنا نموذج عدم الانسجام البنيوي، والذي يحدد ثلاث متغيرات: المتغير الأنوقراطي، متغير الريع، ومتغير مشكلة الهوية.اصطلحنا على غيابها بالانسجام البنيوي، والذي يوفر البيئة الملائمة للتسوية. تم الاختبار بالمقارنة بين ثلاث حالات: تونس، مصر و سوريا. توصلت الدراسة إلى حضور كل هذه المتغيرات، كما سجلت ضعف المشاريع المقدمة لاستئصالها.

الكلمات المفتاحية: نموذج البنية، نزاع التحول الديمقراطي، الربيع العربي، عدم الانسجام البنيوي، الانسجام البنيوي.

Abstract:

This study suggests a structural explanation for conflicts of democratic transition of the Arab Spring. It exhibits an empirical framework for testing the assumptions of Structure–Model, which argues that conflict is an impulsive behavior. We suggest the model of structural disharmony, which determines three variables: Anocratic variable, Rent and Stateness Variable. We termed structural harmony their absence, which creates the fit milieu for the settlement .The testing had been realized by the comparison between three cases: Tunisia, Egypt and Syria, proved the presence of these variables, and the absence of serious projects for uprooting them.

Keywords: Structure-Model, Conflict of democratic transition ,Structural Disharmony, Structural Harmony.

المقدمة :

بعد قيام المواطن التونسي محمد البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجا على المعاملة التي تعرض لها من قبل أعوان الأمن ورفض السلطات المحلية استقباله، انفجر الربيع العربي في تونس، وذلك في 17 سبتمبر 2010 ؛ عرفت بعدها الثورة انتشارا إلى 17 دولة عربية من المغرب العربي، المشرق والخليج العربي(The Telegraph 's Editor, 2015, Link) [1] . إذا اعتمدنا تقسيم صاموئيل هانتغتون لموجات التحول الديمقراطي، فإن هذه الثورات تعتبر امتداد للموجة الثالثة التي بدأت في النظام الدولي المعاصر سنة 1974(Huntington .s, 15, 1991,) [2]. فهي لا تمثل سابقة أنطولوجية وابستمولوجية، حيث تصنف داخل الحوار الفاعل البنية Agency/ Structure ، الذي ثار بين الجماعة العلمية للميدان حول أسباب حدوث نزاع التحول الديمقراطي. يرتكز هذا الحوار حول مدى اعتبار السلوك النزاعي للفواعل نتيجة تخطيط عقلاني، أم أنه انعكاس لبنية نزاعية، كامنة في الديمقراطية وعناصرها.

---

[1] The Telegraph 's Editor, "Arab Spring: timeline of the African and Middle East rebellions" , **The Telegraph** , Wednesday 25 February 2015, Accessed 15 /03/2015 : http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8839143/Arab-Spring-timeline-of-the-African-and-Middle-East-rebellions.html

[2] Samuel Huntington , **Democratization in the Late 20th century**. Oklahoma USA : Norman University of Oklahoma Press, 1991 , p. 15, 16.

دراستنا تركز على اختبار مسلمات نموذج البنية من الحوار، أي مدى إمكانية اعتبار نزاعات التحول الديمقراطي التي حدثت أثناء الربيع العربي هي انعكاس لبنية النظام السياسي. اختيارنا لهذا النموذج إنما يكمن أساسا في محاولة تقديم بديل آخر للصورة التي يعطيها الفكر العربي المعاصرة للظاهرة السياسية، والقائمة على السلوك الوجودي، الطوعي، وافتراض الإرادة المطلقة للحاكم. إن مسح الأدبيات التي طبقت التحليل البنيوي لنزاع التحول الديمقراطي يبرز نمطين من المساهمات : النماذج أحادية المتغير، كنموذج هاغارد وكوفمان Haggard & Kaufman (1995) ، وجاك سنايدر Jack Snyder (2000) ، والنماذج المركبة كنموذج لينز وستيبان Linz & Stepan (1996)، ونموذج وليام كونث William Quandt(1998). النموذج الإجرائي لدراستنا ينتمي إلى النمط الثاني من النماذج، غير أنه يتميز عنها بحصره متغيرا إمبريقيا واحدا في كل بنية فرعية من بنى الديمقراطية. نحاول من خلال هذا النموذج الإجابة على السؤال التالي : إلى أي مدى يمكن اعتبار نزاع التحول الديمقراطي - في حالة تونس ، مصر وسوريا - نتاج لميكانيكا عدم الانسجام البنيوي، أو غياب التحول الديمقراطي في البنى الفرعية للديمقراطية (البنية السياسية، البنية الاقتصادية والبنية الثقافية) ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنقوم باختبار الفرضيات التالية :

- كلما انعدمت مسارات التحول الديمقراطي في بنية واحدة ، على الأقل، من البنى الفرعية الثلاثة للديمقراطية (السياسية، الاقتصادية والثقافية)، كلما أصبح النظام السياسي في حالة عدم انسجام بنيوي، وتصبح الدولة بمثابة البيئة الملائمة للنزاع الداخلي.
- إذا تم وضع مشاريع إصلاح ديمقراطي على مستوى البنى الفرعية الثلاثة للديمقراطية، فإن النظام السياسي سيكون في حالة انسجام بنيوي ، ويوفر البيئة الملائمة لتسوية أو حل النزاع.

قمنا بتفكيك الفرضية الأولى إلى فرضيات فرعية تساعد على اختبارها :

1. إذا حدث تحول ديمقراطي في المجتمع المدني للنظام ولم يحدث تحول في جهاز صناعة القرار، فإن مشكلة توازن القوى بينهما تخلق بيئة ملائمة لحدوث نزاع داخلي.
2. إذا لم يحدث تحول ديمقراطي في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، فإن اقتصاد الريع سيؤدي إلى نزاع داخلي، بضعف القدرة التحويلية واستجابة النظام لطلبات بيئته الداخلية عند الأزمة.
3. إذا لم يحدث تحول ديمقراطي في البنية الثقافية للنظام السياسي، فإن مشكلة الهوية ستؤدي إلى نزاع داخلي، بظهور فواعل بهويات موازية للهوية الديمقراطية.

لاختبار هذه الفرضيات، قمنا بمقارنة تزامنية Synchronique ، بين حالة تونس، مصر وسوريا، في إطار مسلمات ما بعد البنيوية(Whisnant, 2012, 1,s.) [*]، اعتمدنا أيضا بعض المناهج المكلمة، التي ساعدتنا على التحكم في المنهج المقارن، وإبراز مؤشراته، وهي المنهج الوصفي، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي. سنتطرق في هذه الدراسة إلى ثلاث عناصر أساسية، سنعرض عناصر النموذج الإجرائي (عدم الانسجام و الانسجام البنيوي)، بعدها نقوم بإسقاطه على ثلاث حالات من نزاع التحول الديمقراطي عرفها الربيع العربي: حالة تونس، مصر وسوريا.

أولا - عدم الانسجام البنيوي كسبب لنزاع التحول الديمقراطي :

[*] نركز في هذا المجال على مسلمة أساسية جاءت بها ما بعد البنيوية ، فهي تحاول أن ترجع بعض القوى والإبداع للفاعل Agent. فهي تتحفظ لتسمح بمجال محدد للعفوية، Spontaneity ، أو على الأقل عدم القدرة على التنبؤ، Unpredictability، لأفراد يتفاعلون داخل حقل التفاعل، وبهذا تتدارك النقص والإقصاء الكلي للفاعل الذي أكدته البنيوية الكلاسيكية . أنظر:

Clayton Whisnant J, "Difference between the structuralism and post-structuralism" , 2012 , accessed12/09/2013 : http://webs.wofford.edu/whisnantcj/his 389/difference_struct_poststruct.pdf , p. 1-2

يقوم النموذج الإجرائي على حصر المتغيرات المفسرة للنزاع على مستوى ثلاث بنى : البنية السياسية، والتي تضم العامل الأنوقراطي Anocratic[**] ، البنية الاقتصادية والتي تتضمن عامل الريع ، والبنية الثقافية للديمقراطية والتي نحدد فيها العامل الهوياتي. يقوم مفهوم عدم الانسجام البنيوي على ذات الدلالة التي أعطاها له صاحب المفهوم، كلود ليفي ستروس Claude Lévi Strauss، فالبنية الكلية عند ستروس في تحليله للقرابة، تضم بنيتين فرعيتين ، الإقامة والانتماء . فتشابه البنيتين الفرعيتين بتقاسم كل من الانتماء و الإقامة مع الأب أو الأم، ينتج أنساق منسجمة، واختلافها يخلق انساقا غير منسجمة(Strauss, 2002 247,S.) [3].

سنقوم فيما يلي بعرض نموذج عدم الانسجام البنيوي من خلال تحليل مصادر النزاع في البنى الفرعية الثلاثة التي يحددها : أي البنية الفرعية السياسية، البنية الاقتصادية والبنية الثقافية (Strauss, 2002, 247,S.) [4] .

1.**مصادر النزاع في البنية السياسية :** يختبر النموذج في هذه البنية افتراضا مفاده أن النزاع ينجم عن اختلال في التحول الديمقراطي بين المجتمع المدني و جهاز صناعة القرار. لهذا الافتراض جذور في دراسة لصاموئيل هانتغتون (Huntington, 2006,

---

[**] الأنوقراطية Anocracy: عرفها كل من مونتي مارشال و بنجمان كول Monty G. Marshall و Cole Benjamin R.(2011)، أنها "**أنظمة ليست ديمقراطية كليا، ولا هي تسلطية جملة، ولكنها خليط غير منسجم Incoherent Mix من الميزات الديمقراطية والتسلطية وكذا الممارسات**".

أنظر:

Marshall Monty, & Benjamin Cole," Global Report 2011, Conflict , Governance and State Fragility" , Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 : www.Systemicpeace.org/vlibrary/GlobalReport 2008.pdf, p. 13

[3] Voir : Claude Lévi Strauss , **Structures élémentaires de la parenté**. Berlin , Allemagne : Mouton de Gruyter, 2002.p. 247- 248

[4] للمزيد حول مفهوم الانسجام وعدم الانسجام أنظر:

Ibid. p. 250

5)[5] ، ويمكن شرحه من خلال عرض العناصر الأولية للبنية السياسية، أي : المجتمع المدني ، جهاز صناعة القرار، والاتصال السياسي بينهما.

إن التناقض التي تضمنته العديد من حالات التحول الديمقراطي هو السماح بإنشاء مجتمعا مدنيا نشطا، في ذات الوقت الذي تبقى فيه مؤسسات النظام مغلقة أمام التداول على السلطة . حسب دراسة ليونارد لوانتشيكون، Leonard Wantchekon ، فإن سماح الأنظمة التسلطية بتكوين مجتمعات مدنية نشطة في بيئتها الداخلية، كان بهدف التأثير في موازين القوى لصالحها(Wantchekon,2004, 17) [6]. بالإضافة إلى ذلك، كان لعامل الحداثة في نظام ما بعد الحرب الباردة دورا أساسيا في هذا الانفلات السلطوي (Keohan & Nye, 1998, 81-94) [7]. فالتناقض في الأنظمة الأنوقراطية يكمن في حدوث اختلال فادح في التحول بين المجتمع المدني وجهاز صناعة القرار (Elster & Slagstad, 1988, 60) [8]. في دراسة إمبريقية قام بها جيف فيشر Jeff Fischer ، أحصى 19 دولة، عرفت عنف ما بعد الانتخابات، (Fischer, 2002, 5) [9]، في كل هذه الحالات نجح النظام الأنوقراطي في وضع مجتمعات مدنية نشطة ولكن بقيت أجهزة صناعة

---

[5] Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**. USA : Yale Uinversity Press , 2006, p. 5

[6]) Leonard Wantckekon, "The Paradox of Warlord Democracy : A Theoritical Investigation", **American political Science Review,** No. 98, Feb. 2004, p. 17

[7] See on this idea : Robert Keohan & Joseph Nye, "Power and interdependence in Information Age", **Foreign Affairs**, 77, 5 , Sep/Oct 1998; 77, 5, p. 81 - 94

[8] Jon Elster and Rune Slagstad(Editors), **Institutionalism and democracy**. New York, USA : Cambridge University Press, 1988, p. 60

[9] Jeff Fischer ", Electoral conflict and violence: a Strategy for Study and Prevention" , February 5, 2002, accessed01/09/ 2014 : http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UNTC/UNPAN019255.pdf , p. 5

القرار مغلقة. بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات قام حراس النظام، باختيار بديل إدخال الدولة في نزاع بدلا من تسليم السلطة (Fischer, 2002, 7,s.) [10].

إن دخول المجتمع المدني في صراع مع جهاز صناعة القرار، الرافض لمبدأ التداول على السلطة، يفقده أساليب وآليات التفاعل السياسي التي كانت تضبط سلوكه اتجاه جهاز صناعة القرار. هذا الأخير الذي قد يجند كل وسائل القوة القهرية والقمع، لفرض الوضع الراهن ومنع التغيير، النتيجة، هي تحول في طبيعية المجتمع المدني، الذي قد يخلق بدوره مجتمعا مدنيا موازيا، قادرا على تجاوز القيود الدستورية والقانونية، واستعمال العنف و القوة المسلحة. يرتبط نزاع التحول الديمقراطي أيضا بضعف القدرة التحويلية للنظام السياسي لطلبات تأتيه من بيئته الداخلية ، فكيف تتجلى العلاقة السببية بين المتغيرين؟

2.**مصادر النزاع في البنية الاقتصادية :** يقوم النموذج الإجرائي في هذا الإطار على افتراض أن غياب التحول في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، يكرس اقتصاد ريعي ، يضعف قدرته التحويلية. لهذه الفرضية أصول نظرية في دراسة لصاموئيل هانتغتون (Huntington, 1993, 59) [11]، وهي ذات النتائج التي توصل إليها وليام كونث (Quandt,1998 ,154) [12] و وفيرون وليتين (Ragnar & Fearon & Laitin Slje,2006 ,572) [13].

تكمن العلاقة بين متغير الاقتصاد الريعي و النزاع، في إفلاس الخزينة كمتغير وسيط، فالأنظمة الأنوقراطية تعتمد التوزيع العمودي للثورة، والتي مصدرها الريع الاقتصادي، الذي يتجمع في خزينة الدولة ثم يوزع على شتى

---

[10] Ibid, p. 7, s.

[11] Samuel Huntington, **The Third Wave democratization in the Late Twentieth Century**. Oklahoma USA : University of Oklahoma Press, 1993, p. 59

[12] William Quandt, **Société et pouvoir en Algérie**. (Traduit par groupe de chercheurs), Alger , Algérie : Casbah édition , p. 154

[13] Torvik Ragnar& Aslaken Slje, "A theory of Civil Conflict and Democracy in Rentier State", **The Scandinavian Journal of Economics**, Vol. 108, No. 4, December 2006, p. 572

مجالات الإنفاق العمومي. لذلك، إذا تعرض المصدر الريعي لخزينة الدولة إلى أزمة اقتصادية، سواء داخلية أو دولية، فإن النظام السياسي سيواجه عجزا حادا في معالجة الطلبات البيولوجية لبيئته، كما أنه سيتحمل مسؤولية الأزمة وحيدا، ونتيجة ذلك مظاهرات، إضرابات واحتجاجات تكتسح الشوارع. في دراسة إمبريقية قام بها أدام برزورسكي وفرناندو ليمونجي Fernando Limongi & Adam Perzeworski، لدول جنوب أمريكا اللاتينية بين 1945- 1988، توصلا إلى أن نسبة مقاومة النظام غير الديمقراطي للأزمة الاقتصادية هي30 %، في حين أن النسبة ترتفع إلى 70 % في حالة النظام الديمقراطي(Stepan & Linz,1996,79) [14].

جهاز صناعة القرار ونخبته في الأنظمة الديمقراطية، لا تستهدف بطريقة مباشرة من طرف فواعل البيئة الداخلية إلا في حدود غير مكلفة، على اعتبار أن عملية توزيع الثروة قد تنازل عنها النظام السياسي لمؤسسات القطاع الخاص. على العكس من ذلك ، فإن هذه الوظيفة الحساسة في الأنظمة الأنوقراطية، تبقى إحدى مصادر الحيوية للموارد المالية للنظام، وأسلوب للضبط الاجتماعي، وكسب الدعم أمام ضعف مؤسسات الدولة وهويتها، لذلك يعتبر التنازل عنها لوحدات خاصة، تنازل عن جزء مهم من السلطة السياسية للنظام، ومنه فإن الاحتجاجات التي تتم في الأنظمة الديمقراطية أمام إدارات القطاع الخاص، تكتسح، في الأنظمة الأنوقراطية، الشوارع و تعتصم أمام مؤسسات الدولة.

3.مصادر النزاع في البنية الثقافية : قدم ماكس فيبر Max Weber، دراسة مفصلة حول تأثير الثقافة على طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة، ربط فيها بين القيم البروتستانتية، كمتغير مستقل، والرأسمالية كمتغير تابع (إكرام ،2013، 195) [15]. كما جعل تلكوت بارسونز Talcott Parsons من القيم أساس السلوك

---

[14] Alfred Stepan & Juan Linz, **Problems of Democratic Transition and Consolidation.** Maryland USA : The Hopkins University press,1996 , p.79

[15] عدنني إكرام، **سوسيولوجيا الدين و السياسة عند ماكس فيبر**، بيروت ، لبنان : منتدى المعارف، 2013. ص 195

الاجتماعي عامة في كل المجالات (Knaper, 1994, 111) [16] ، هي ذات المسلمة التي أكدها - في المجال السياسي - كل من ستيبان ولينز Stepan & Linz (Stepan & Linz, 1998, 5) [17].

ترتبط مشكلة الهوية السياسية للدولة أساسا بمتغير غياب إجماع Consensus، بين الفواعل السياسية الرئيسية حول الثوابت السياسية، التي تقوم عليها هوية الدولة. فبهذا الإجماع تتفق الفواعل على قواعد بناء البرامج، والوسائل المقبولة في التنافس السياسي على السلطة، دون أن تصل إلى مستوى المعارضة المسلحة. فعند حضور هذا المتغير، لن يصبح التداول على السلطة خطرا على مؤسسات الدولة وهويتها مهما كانت المرجعية الإيديولوجية للحزب السياسي أو للرئيس المنتخب. فغياب متغير الإجماع ، يؤدي إلى بروز أحزاب اصطلحنا عليها بأحزاب- دولة Party – State، أي: أحزاب تحمل برنامج تأسيس دولة جديدة، بمؤسساتها، أيديولوجيتها ، تختلف في بعض الحالات جذريا وأخرى بنسبة معتبرة، عن النمط القائم لثوابت الدولة. يقابل هذا النمط الراديكالي من الأحزاب، نمط آخر، يمكن الاصطلاح عليه بأحزاب - حكومة ، Party- Gouvernement، وهي أحزاب تحمل مشروع حكومة وليس مشروع دولة، لذلك هي لا تمثل تهديدا للهوية السياسية للدولة (Hammaidi,2006, 14) [18].

---

[16] Peter Knapp, **One World – Many World : Contemporary Sociological Theory**. New York , USA : Harper- Collins, 1994, p. 111

[17] Alfred Stepan & Juan Linz, Problems of Democratic Transition and Consolidation. Op. cit, p. 5

[18] Azzedine Hammaidi, « Democratic Transition and internal Conflict in Algeria : Structural Persepctive » , paper presented at Research Planning Seminar on " Violence in social and political transition , Panafrican Institute, Mbale , Uganda, March 15- 17, 2006, p. 14.

إن غياب إجماع حول هوية الدولة ومؤسساتها يسمح بظهور فواعل سياسية تحمل مشروع دولة مختلفة بقيمها ومؤسساتها، فتكون المرحلة الأولى التي تمهد لبروز المعارضة المسلحة، والتي تدخل الدولة في نزاع داخلي. فغياب الإجماع حول الثوابت السياسية وقواعد التفاعل و ممارسة السلطة و التداول عليها ، يفتح المجال لاقتراح بدائل إيديولوجية موازية للديمقراطية، ومؤسساتها في إدارة شؤون الدولة وتسييرها.

إن النموذج الإجرائي ، يقوم على اعتبار عدم الانسجام البنيوي في البنى الفرعية الديمقراطية، سبب في تحويل الدولة إلى بيئة ملائمة للنزاع الداخلي. يكون عدم الانسجام بحضور ثلاث متغيرات : المتغير الأنوقراطي في البنية السياسية، والذي يظهر في شكل صراع بين جهاز صناعة قرار مغلق ومجتمع مدني نشط، متغير الريع الاقتصادي والذي يؤدي إلى إضعاف القدرة التحويلية للنظام، متغير مشكلة هوية الدولة، أي غياب الإجماع حول الهوية الوطنية ومؤسسات الدولة ونمط التفاعل السياسي داخلها. فحضور إحدى هذه المتغيرات، بعضها، أو كلها، كفيل بخلق عدم انسجام بنيوي داخل الديمقراطية، وتوفير البيئة الملائمة لحدوث نزاع داخلي. ترتبط تسوية هذا النمط من النزاع باستئصال هذه المتغيرات البنيوية وتحقيق الانسجام بين البنى الفرعية للديمقراطية ، فكيف يتم ذلك ؟

ثانيا : الانسجام البنيوي وتسوية نزاع التحول الديمقراطي :

نموذج الانسجام البنيوي Structural Harmony ، يقوم على مسلمات عكسية لنموذج عدم الانسجام البنيوي Structural Disharmony . فإذا كانت أسباب النزاع تكمن في حالة عدم الانسجام التي تكون في البنى الفرعية ، لحضور المتغير الأونوقراطي ، متغير الريع ، ومتغير مشكلة الهوية، أحدها، بعضها أو كلها، فإن الوصول إلى حالة الانسجام البنيوي وتسوية النزاع يستلزم استئصال هذه المتغيرات. يقترح النموذج ثلاث مراحل لتحقيق الانسجام البنيوي، مرحلة صناعة السلام، مرحلة حفظ السلام وهما مرحلتان عرضيتان، تمهدان لمرحلة بناء السلام.

1.صناعة السلام في البنى الفرعية للديمقراطية : عرفت الأمم المتحدة مصطلح صناعة السلام Peacemaking بأنه : " **دفع الأطراف المتنازعة إلى الاتفاق عبر**

وسائل دبلوماسية"(UNO,2009, Link) [19]. سنتعرض في هذا العنصر إلى عملية صناعة السلام في كل بنية من البنى الفرعية للديمقراطية.

أ. صناعة السلام في البنية السياسية: تعتبر عملية توفير بدائل عقلانية لطرفي أو أطراف النزاع، خطوة مهمة في عملية صناعة السلام في نزاعات التحول الديمقراطي، غير أن هذه البدائل تبقى غير كافية إذا لم يتم خلق البيئة النفسية الملائمة التي تجعل أطراف النزاع يقتنعون بها. لتحقيق هذا الهدف يمكن الاستفادة من تقنية علاجية تعرف في السيكولوجيا السياسية، بالعلاج المعرفي- السلوكي Thérapie Cognitivo-Comportementale (TCC) (Rector, 2010, 2)[20]؛ فالعلاج المعرفي السلوكي يسمح بإزالة الدوافع والاعتقادات الخاطئة المحركة للسلوك النزاعي[21].

ب. صناعة السلام في البنية الاقتصادية : أكد الطبيب النفسي فرانز فانون Frantz Fanon (1925 - 1961)، أن صحة الشعب ترتبط بمناصب العمل التي توفرها له السلطة السياسية (Hanafy &Fadl,1996,525) [22] ، وهذا ما أكده أبرهام ماسلو Abraham Maslow ، و جون بوثن John Burton ،من بعده (Light & Groom, 1985, 52) [23] . فصناعة السلام في البنية الاقتصادية للديمقراطية تشمل أساسا، البحث عن موارد لجعل القدرة التحويلية للنظام السياسي ملائمة للوضع القائم، وإيجابية في تحقيق طلبات البيئة الداخلية.

---

[19] United Nation Organization," Peacemaking", UN Web Service, 2009 , accessed 20/01/2014 : www.un.org/overview/uninbrief/peacemking.shtml

[20] Nail Rector , **La thérapie cognitivo- comportementale**. Canada : CAMH , 2010, p. 2

[21] Francesco Aquilar & Mauro Calluccion (Editors) , **Psychological & Political Strategies for Peace Negociation : A cognitive Approach.** New York, USA : Springer, 2011, p. 198

[22] Youssef Hanafy , Salah A. Fadl ," Frantz Fanon and political psychiatry" , **History of Psychiatry**, Vol. 24 , No. 4, December , 1996 , (p. 525-535), p. 525

[23] Margot Light and A.J. R Groom (Editors), **A handbook of Current Theory** . London , UK : Frances Pinter, p. 52

ج.صناعة السلام في البنية الثقافية : إن عملية صناعة السلام في البنية الثقافية للديمقراطية، تبرز قيمة التحليل النفسي Psychanalyse، وأيضا العلاج المعرفي-السلوكي للفواعل التي تحمل بديلا هوياتيا للدولة [24]. فعملية صناعة السلام في البنية الثقافية تقوم على إقناع الفاعل بالتخلي عن العناصر النزاعية في نسقه المعرفي، لاسيما حمل السلاح ضد النظام ، واستهداف المدنيين.

نستنتج مما سبق أن عملية صناعة السلام في البنى الفرعية للديمقراطية تقوم على إقناع طرفي أو أطراف النزاع بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، أما في البنية الاقتصادية ، فتتطلب العملية توفير الحاجات البيولوجية و الضرورية للبيئة الداخلية ، هذا وتقوم عملية صناعة السلام في البنية الثقافية على وضع أسس حوار ثقافي، علاجي مع الفاعل أو الفواعل الحاملة للإيديولوجية الموازية للهوية الديمقراطية.

2.حفظ السلام في البنى الفرعية للديمقراطية : عرف موقع قوات حفظ السلام عملية حفظ السلام : "**أنها العمل على توفير الظروف الملائمة لإطالة مدة السلام في دولة ممزقة بنزاع** (UNO,2009,link) [25] . سنقوم في هذا العنصر بعرض عملية حفظ السلام في البنى الفرعية الثلاثة للديمقراطية.

أ.حفظ السلام في البنية السياسية : تقوم عملية حفظ السلام في البنية السياسية، على توفير الحماية للفواعل المتنازعة وإعطائها ضمانات بخصوص مصيرها. فتوفير الحماية للفواعل السياسية يحول النزاع إلى تفاعل غير صفري، ولهذه المسلمة أصول نظرية في التحليل النفسي السياسي(Freud, 2013, 20,s.) [26]. إن عملية حفظ السلام في البنية السياسية للديمقراطية تقوم على توفير الحماية

---

[24] Freud Sigmund , **Trois Mécanismes de Défense, le refoulement, le Clivage et la Dénégation**. (Traduit par Mannoni Olivier) , Paris France : Payot , 2013 , p. 41

[25] United Nations Organization , Peacekeeping Operations , UN Web Service Section, 2009, accessed 20/01/2014 : http://www.un.org/en/peacekeeping/operations/

[26] Freud Sigmund , **Névrose et Psychose .** (Trad. Casanova Nicole) , Paris France : Petite Bibliothèque Payot , 2013.p 20, s.

للنخبة الحاكمة وصناع القرار من خواف الموت و الإهانة بما ينقص من دوافع سلوكها النزاعي، ونزاواتها التدميرية (Ruch et al. 2008, link) [27].

ب. حفظ السلام في البنية الاقتصادية : إن استهداف البنية الاقتصادية يعني بالضرورة استهداف توزيع القيم المادية داخل الدولة، لذلك وجب توفير العدد الكافي من قوات حفظ السلام، سواء أممية أو إقليمية متطوعة، توزع على القواعد والمناطق الصناعي والتجارية. هدفها الرد الدفاعي، والرد المبكر على كل هجوم يستهدف هذه المصادر الاقتصادية والتجارية الحيوية. يمتد خط الدفاع أيضا ليغطي البنية التحتية التي تشمل الطرق، مولدات الكهرباء وكذا السدود و خزانات المياه (الحديثي ، 2014) [28].

ج. حفظ السلام في البنية الثقافية : إن الدافع من وراء استهداف الرموز الثقافية، هو التأثير سلبا على معنويات الطرف الآخر، ودفعه نحو السلوك النزاعي غير العقلاني. فالرموز الثقافية التي تستهدف في نزاعات التحول الديمقراطي، تشمل المعابد، المساجد ورجال الدين، الفنانين، الصحفيين والمثقفين، الأكاديميين والمنظرين الايديولوجيين، الآثار التاريخية ، الوثائق والمعالم الحضارية (UNO, 2000, link) [29]. فعملية حفظ السلام في البنية الثقافية، تشمل تأمين هذه القيم لمنع تصعيد النزاع و حفظ المكتسبات المحققة من عملية صناعة السلام .

---

[27] See : Willibald Ruch, et al. "The fear of being laughed at (Gelotophobia) and personality", University of Zurich(Switzerland) , University of Dunarea de Jos (Romania) 2008 , accessed 3/09/2015 , http://www.researchgate.net/publication/50914245_The_fear_of_being_laughed_at_%28gelotophobia%29_and_personality

[28] أنظر حول الإستراتيجية الجوية ، البرية و البحرية : غالي عباس الحديثي ، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات . ط 1، الأردن، عمان : دار أسامة للنشر ، 2004.

[29] لذلك اعتمدت الأمم المتحدة مشروع حوار الحضارات و تحالف الحضارات ، لحماية هذا الاختلاف الثقافي كمصدر أساسي من مصادر النزاع في النظام الدولي. أنظر :

نستنتج مما سبق، أن خطوات حفظ السلام في البنى الفرعية للديمقراطية، يمكن حصرها في توفير الحماية العسكرية والأمنية للفواعل السياسية، وكذا للقواعد الاقتصادية والبنى التحتية للاقتصاد الوطني، وعلى مستوى البنية الثقافية توفير الحماية للفواعل والرموز الثقافية لأطراف النزاع. فبعد عملية صناعة السلام ، وحفظه تأتي عملية بناء السلام ، في البنى الفرعية للنظام السياسي.

3.بناء السلام في البنى الفرعية للديمقراطية : عرفت منظمة الأمم المتحدة بناء السلام بأنه :" **القيام بعمليات تستهدف الأسباب الكامنة للنزاع**"(UNO,2009, link) [30]. سنتعرض في هذا العنصر إلى عملية بناء السلام على مستوى كل بنية فرعية.

أ.بناء السلام في البنية السياسية : تقوم عملية بناء السلام في البنية السياسية للديمقراطية على منع هذا التحول غير المتوازن للديمقراطية في مكونات النظام السياسي، وذلك لضمان تسيير عقلاني للتحول الديمقراطي في الدولة، لمنع انتقال التنافس السياسي إلى صراع سياسي مسلح. في هذه الحالة، يجب بناء الديمقراطية انطلاقا من وضع ميكانيزمات التسيير العقلاني للتحول، وذلك بواسطة وسائل دستورية، بيروقراطية وحكومية يتم من خلال ضبط الساحة السياسية، لمنع ظهور فواعل موازية ومعادية للهوية الديمقراطية.

ب. بناء السلام في البنية الاقتصادية : إن بناء السلام في البنية الاقتصادية، يقوم من مقاربة كينزية على مسلمة الاهتمام المزدوج بالقطاع العام والخاص، كما يتجلى في النمط الاقتصادي القائم في بعض الدول الغربية، لاسيما النمط الفرنسي (La République Française, 2004) [31]. انطلاقا من المقاربة كينزية في رسم السياسات الاقتصادية، يمكن حصر عملية بناء السلام في البنية الاقتصادية في عنصرين

United Nations Organization, United Nations General Assembly, United Nations Version of Dialogue Among Civilizations, 55 Session, 16/10/2000, http://www.un.org/documents/ga/docs/55/a55492.pdf

[30] United Nations Organization ," Peacebuiding", UN Web Service Section" , 2009 , Accessed 12/09/2014 : www.un.org/Overview/uninbrief/peacebuilding.shtml

[31] Voir : La République Française, Création du service à compétence nationale « agence des participations de l'Etat », Décret n 2004-963 du 9 Septembre 2004

أساسين ، عدم إهمال القطاع العام ، و دعم وتشجيع بروز وحدات القطاع الخاص، أو بناء ما يعرف بمشتلات القطاع الخاص (Keynes, 2013) [32].

ج. بناء السلام في البنية الثقافية : يتطلب استئصال النزاع من البنية الثقافية ، وضع سياسية للتعامل مع البديل الهوياتي للدولة، وذلك قبل فتح التنافس الديمقراطي على السلطة، والذي قد تحوله نتائج الانتخابات إلى المعارضة المسلحة، لا سميا إذ نجح في استقطاب الجماهير، ووضع قاعدة شعبية قوية له. تستعمل الديمقراطيات المتطورة، في هذا الإطار، وسائلا دستورية، وكذا التنشئة السياسية والاجتماعية، لبناء نسقا هوياتيا موحدا، يمنع صعود البدائل الموازية لهوية الدولة، أو يحد من نفوذها في البيئة الداخلية للنظام السياسي.

ترتكز عملية بناء السلام على إزالة الأسباب البنيوية للنزاع المتأصلة في البنية السياسية، الاقتصادية والثقافية للنظام السياسي. فعلى مستوى البنية السياسية ، يجب ضمان نمو متوازن بين المجتمع المدني و جهاز صناعة القرار. تفرض هذه العملية على مستوى البنية الاقتصادية، ضرورة الاعتماد على القطاع العام و الخاص، للقضاء على أسس الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد إنتاجي. أما على المستوى الثقافي، فتتطلب اعتماد ضوابط دستورية ، ونظام تنشئة اجتماعية وسياسية للجماهير ، يمنع من تحول الثقافات الموازية إلى بديل هوياتي للدولة.

يتضح مما سبق أن نموذج الانسجام البنيوي ، يضع خطوات، وأساليب لمعالجة و استئصال المتغيرات البنيوية لنزاع التحول الديمقراطي. في إطار هذا النموذج ، يطرح النزاع الذي وصل إلى درجة حرب ، مرحلة صناعة وحفظ السلام قبل مرحلة استئصال متغيرات النزاع من البنى الفرعية. بعد هذا العرض لمسلمات النموذج الإجرائي للدراسة سنقوم فيما يلي بتطبيقه في تفسير وتسوية ثلاث حالات من ثورات الربيع العربي : حالة تونس، مصر وسوريا.

---

[32] See : Keynes , J, M. **The Economic Consequences of peace.** New York , USA : Courier Dover Publications, 2013.

ثالثا : الاختبار الإمبريقي للنموذج الإجرائي على حالة تونس، مصر و سوريا :

يرجع اختيارنا لحالة تونس، مصر و سوريا إلى كونها حالات متقدمة من الثورات التي حدثت في الدول العربية، حيث وصلت إلى درجة الأزمة والحرب من النزاع ، وهي أيضا حالات أنظمة أنوقراطية. بعد تقصي حضور و غياب متغيرات عدم الانسجام و مدى تحقيق الانسجام البنيوي في كل حالة ، توصلنا إلى نتائج ، قمنا بتفريغها في جدولين، حيث ركزنا على العناصر التزامنية Synchronic ، في كل حالة حتى نتمكن من حصر المتغيرات البنيوية فيها من جهة، ومن مقارنتها مع الحالتين الآخريتين من جهة أخرى. سنعرض في الجدول الأول متغيرات عدم الانسجام البنيوي ، أما في الجدول الثاني ، فنتقصى من خلاله الملامح الأولية لمشاريع الإصلاح البنيوي .

الجدول رقم (01) : اختبار متغيرات عدم الانسجام البنيوي على حالة تونس، مصر وسوريا

الحالة	المتغير الأنوقراطي	متغير الريع	المتغير هوياتي
تونس[33]	حضور المتغير الأنوقراطي	اقتصاد ريعي، يقوم أساسا	تمثل حركة النهضة، الفاعل

[33] حول العامل الأنوقراطي ، أنظر: مجموعة مؤلفين ، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات و التحديات**. الدوحة ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 387 ، أنظر حول المجتمع الافتراضي التونسي : مصعب حسام الدين قتلوني ، **ثورات ألفايسبوك : مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير** . ط 1. بيروت، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2014 ، ص 134 ، 202-2011

- حول عامل الريع ، أنظر: مجموعة من المؤلفين ، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات و التحديات** . مرجع سابق، ص101، 111 ، 95 . حول انعكاس البنية الريعية على القدرة التحويلية للنظام التونسي أنظر: منصور معلي ، **الثورة...وما بعد ؟** . تونس العاصمة، تونس : دار الجنوب ، ص 2013، ص 95

- انظر حول العامل الهوياتي : اعلية علاني ، " الإسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (1980 . 2006)" ، 7 جوان 2007، استكشف في 15 جانفي 2015 :

	في جهاز صناعة قرار مغلق، قائم على التعديل الدستور لسنة 2002 الذي ترك المجال مفتوحا أمام رئيس الجمهورية لإعادة الترشح، في مواجهة مجتمع مدني نشط على المستوى التقليدي والافتراضي.	على عائدات قطاع السياحة والتي أصبحت تمثل نواة النشاط الاقتصادي في الدولة. هذه المداخيل ذات حساسية أمام الأزمات وغير كافية لضمان قدرة تحويلية فعالة للنظام و منه دعم بيئته الداخلية.	السياسي الذي يحمل مشروعا هوياتيا موازيا للهوية الديمقراطية، قائما على أيديولوجية حركة الإخوان المسلمين العالمية. أما السلفية الجهادية ، ممثلة بأنصار الشريعة، فقد برزت أساسا بعد نهاية الربيع التونسي.
مصر[34]	حضور المتغير الأنوقراطي	اقتصاد يقوم على الريع	تمثل حركة الإخوان

http://chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1887 . حول إيديولوجية حزب النهضة التونسي أنظر : Rached Ghannouchi, **L'Esprit des libertés publiques en Islam**. Tunis , Tunisia : Irtihal Edition, 2014 ,p. 315-316

[34] حول العامل الأنوقراطي ، أنظر: حسن نافعة ، " خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة "، **موقع الجزيرة** ، 2005/5/17 ، استكشف في 01 مارس 2015 : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6b3f4455-9c46-46ad-9bee-5c3b30fa7246 . حول المجتمع الافتراضي المصري أنظر: مجموعة مؤلفين ، **الثورة المصرية : الدوافع و الاتجاهات و التحديات** . بيروت ، لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 271 . أنظر كذلك مصعب حسام الدين قتلوني ، **ثورات ألفايسبوك**. مرجع سابق، ص 172، 186 ، 189

- حول عامل الريع أنظر ، مجموعة مؤلفين ، **الثورة المصرية : الدوافع و الاتجاهات و التحديات** . مرجع سابق ، ص 431 ، أنظر كذلك :

Alexbank, Egypt's Tourism Industry, Report of October 2010, http://www.alexbank.com/Uploads/documents/research/Tourism%20industry%20in%20Egypt.pdf .

	في تسلطية جهاز صناعة القرار، وعرقلة التداول على السلطة بإعطاء الرئيس حق غير محدود لإعادة الترشح (كما أكده تعديل المادة 77 من دستور 1971) في مواجهة مجتمع مدني ،تقليدي وافتراضي، متفتح وديناميكي.	السياحي، بالإضافة إلى الريع الزراعي و ريع البترول و الغاز. توفر هذه العائدات موارد مادية حساسة و غير كافية، لا يمكنها ضمان دعم البيئة الداخلية للنظام السياسي.	المسلمين المصرية ، الفاعل الذي يسعى لوضع هوية أخرى للدولة و مؤسساتها السياسية، يقوم على تحيكم الشريعة الإسلامية في القانون العام و الخاص. تعتبر السلفية الجهادية فاعلا مساعدا ويتم التعامل معها كتنظيم إرهابي، عكس الإخوان.
سوريا[35]	يقوم المتغير الأنوقراطي	يبرز متغير الريع في اعتماد	تمثل حركة الأخوان

- حول العامل الهوياتي ، أنظر: وكيبيديا الإخوان المسلمين : الموسوعة التاريخية الرسمية للإخوان المسلمين ، 2014 ، استكشف في 15 مارس 2015 : http://www.ikhwanwiki.com . أنظر كذلك : توفيق يوسف الواعي ، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين** . المدينة غير مذكورة، مصر: مكتبة المنار الإسلامية ، 2001، ص 137. توفيق يوسف الواعي ، **الإخوان المسلمون : كبرى الحركات الإسلامية ، شبهات و ردود**. المدينة غير مذكورة ، مصر: مكتبة المنار الإسلامية ، 2001 ، ص 192 . حول تقييم دور ومكانة الإخوان المسلمين في الربيع المصري أنظر:

, May 21, 2014 Global " Muslim Brotherhood Popularity Declines"Pew Research Center , Attitudes Survey . Accessed 2 /09/2015 : http://www.pewglobal.org/2014/05/22/one-year-after-morsis-ouster-divides-persist-on-el-sisi-muslim-brotherhood/egypt-report-13/ .

أنظر كذلك : على بكر ، " الوجه الآخر للسلفية الجهادية في مصر" ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية /الوجه-الآخر-للسلفية-الجهادية-في-مصر#. ، القاهرة ، 2015/01/26 ، أستكشف في 2 سبتمبر 2015 : http://www.rcssmideast.org/Article/3017 VebRDGfCvWc

[35] ، حول العامل الأنوقراطي ، أنظر: الجمهورية العربية السورية، دستور سوريا الدائم لعام 1973 نسخة من نشر مديرية الإعلام الالكتروني ، (تاريخ النشر غير مدكور)

. أنظر كذلك مجموعة مؤلفين، **خلفيات الثورة : دراسات** http://emediatc.com/PublicFiles/File/ **سورية**. الدوحة ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2013 ، ص 436 – 437 ، و دراسة لمصعب قتلوني ، **ثورات الفايسبوك**. مرجع سابق، ص 143.

	على صدام بين جهاز صناعة قرار تسلطي ، يرفض التداول على السلطة بعدم تحديده لفترة حكم الرئيس في	الدولة على عائدات الريع الزراعي، ريع البترول والريع السياحي والتجاري. هي عائدات غير كافية، لتحقيق فعالية في التحويل وحصول	السوريين الفاعل الذي يحمل هوية بديلة للهوية الديمقراطية. كما تجل بعدها ذات المشروع مع تنظيم الدولة الإسلامية جبهة

- حول عامل الريع ارجع إلى : مجموعة مؤلفين، **خلفيات الثورة : دراسات سورية** . مرجع سابق، ص 74 . أنظر كذلك :

IBPU Group, **Syria Country Guide : Volume 1 strategic Information and developments.** Washington DC, USA : Int'l Business Publications, 2013 , p124. See Also : International Monetary Fund, Syrian Arab Republic: 2009, IMF Country Report No. 10/86 , March 2010, P.21

هيثم جعفر ، "أهمية السياحة في سوريا وواقعها" ، **يومية الجماهير** ، 2008/07/13 ، استكشف في 15 جويلية 2015،

http://jamahir.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?Filename=13934454620080712215720

ناشر جريدة عمان ، " وزير السياحة السوري في حوار خاص مع عمان" ، **جريدة عمان** ، 6 نوفمبر 2010، استكشف في 15 جويلية 2015 .

http://archive.is/20130502172014/main.omandaily.om/node/34946

-حول العامل الهوياتي ، أنظر: مجموعة مؤلفين ، **خلفيات الثورة : دراسات سورية**. مرجع سابق ، ص 255-357 . أنظر كذلك :

Lund Aron, "Holly Warriors : A field Guide to Syria's Jihadi Groups**", Foreign policy** , 10 October 2012, retrieved on 24 august 2015 : http://foreignpolicy.com/2012/10/15/holy-warriors/ . Voir aussi : L'éditeur du Monde Blogs, "Que veulent... et que peuvent les Frères Musulmans syriens ? " , **Le monde Blogs,** 30 nov. 2011 , consulté le 24 Aout 2015 : http://syrie.blog.lemonde.fr/2011/11/30/que-veulent-et-que-peuvent-les-freres-musulmans-syriens-2-23/ . Liz Sly, "Al-Qaeda disavows any ties with radical Islamist ISIS group in Syria, Iraq " , **The Washington Post**, 3 February 2014 , accessed 24/08/2015 : https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/al-qaeda-disavows-any-ties-with-radical-islamist-isis-group-in-syria-iraq/2014/02/03/2c9afc3a-8cef-11e3-98ab-fe5228217bd1_story.html

طارق عزيزة ، "الجهادية السلفية في سوريا إلى أين" ، **جريدة الحياة** ، 4 سبتمبر 2014، استكشف في 24 أوت 2015 :

http://alhayat.com/Opinion/Writers/4438478/السلفية-الجهادية-في-سوريا-إلى-أين ؟

	المادة 85 من دستور 1973، الذي قام عليه نظام بشار الأسد قبل الثورة.	النظام السياسي على الدعم اللازم من بيئته الداخلية.	النصرة، والجبهة الإسلامية.

نلاحظ من خلال الجدول حضور كل المتغيرات البنيوية للنزاع في كل حالات الدراسة، هذا الإثبات الإمبريقي للمتغيرات المفسرة لنزاعات التحول الديمقراطي يؤسس في حد ذاته - وكما تم توضيحه في الإطار النظري - لنموذج إجرائي لتسوية واستئصال النزاع من البنى الفرعية للديمقراطية، فما هي مؤشرات ومعالم الإصلاح و محاولة استئصال المتغيرات البنيوية للنزاع في ذات الحالات الثلاثة؟

الجدول رقم (02) : اختبار متغيرات الانسجام البنيوي على حالة تونس، مصر و سوريا

الحالة	المتغير الأنوقراطي	متغير الريع	متغير مشكلة الهوية
تونس [36]	أكد دستور 2014 إصلاحات مهمة فيما يخص إعادة انتخاب الرئيس، حيث حصرتها المادة 75 في عهدتين غير قابلة للتجديد. كما قيدت المادة 35 تشكيل الأحزاب السياسية، غير أنها لم تؤكد على منع الأساس الديني أو العرقي للتجمع السياسي.	هناك غياب لمخطط اقتصادي متكامل للخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، وإصلاح القطاع العام و الخاص على حد السواء، لوضع حد لسوء التسيير الذي يعاني منه نظام القروض الصغيرة ومتناهية الصغر.	هناك نقص دستوري فيما يخص منع إنشاء أحزاب تحمل هوية موازية، للهوية الديمقراطية ومؤسسات الدولة. كذلك، غياب حوار يضع أسس إجماع وطني حول الثوابت السياسية للدولة التونسية التي يجب احترامها عند الوصول إلى السلطة.

[36] أنظر حول البنية السياسية : الجمهورية التونسية ، المجلس الوطني التأسيس، "دستور الجمهورية التونسية"، الرائد الرسمي، عدد 10، بتاريخ 04 فيفري 2014، ص 234، 231

- أنظر حول البنية الاقتصادية : منصف المرزوقي ، **ننتصر ...أو ننتصر : من أجل الربيع العربي**. ط 1. أريانة ، تونس : الدار المتوسطية للنشر، 2014. ص. 195-196، أنظر كذلك : مجموعة مؤلفين ، **ثورة تونس : الأسباب ، السياقات و التحديات** .مرجع سابق، ص 95

- حول البنية الثقافية ، أنظر: الجمهورية التونسية ، المجلس الوطني التأسيس، "دستور الجمهورية التونسية"، مرجع سابق ، ص 231

مصر [37]	إصلاحات دستور 2014 ، حددت في المادة 140، فترة حكم الرئيس بعهدة، قابلة للتجديد مرة واحدة. هذا وضبطت في المادة 74 المجتمع المدني المصري، بما يخلق توازنا بينه وبين جهاز صناعة القرار.	تكريس الإصلاح للاقتصاد الريعي على مستوى القطاع العام، و اتجاه القطاع الخاص ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تشجيعها على الاستثمار أكثر في القطاعات الريعية.	الدستور المصري لسنة 2014 أكد منع إنشاء أحزاب تحمل هوية موازية، كما قام الجيش بانقلاب على حكم الإخوان المسلمين، غير أن هناك غياب لمخطط عام يضمن تنشئة سياسية، قادرة على التعديل المعرفي لهذه الفواعل.
سوريا [38]	قدم دستور 2012 إصلاحات على مستوى	حالة الحرب ، تطرح ضرورة صناعة السلام	تغيب في حالة الحرب التي تعرفها الدولة عملية جادة

[37] أنظر حول البنية السياسية : جمهورية مصر العربية ، نص دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 ، النسخة الرقمية ، الرابط : http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

- حول البنية الاقتصادية ، راجع :

Hafez Ghanem, " The role of Micro and Small Enterprises in Egypt's Economic Transition ", Working Paper 55, Global Economy and Development at Brookings, January 2013, Accessed 15 / 03 / 2015 :http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.306.7389&rep=rep1&type=pdf ,p. 13- 15

- حول البنية الثقافية ، أنظر: جمهورية مصر العربية ، نص دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 ، مرجع سابق ، ص 25

[38] حول البنية السياسية ، أنظر: الجمهورية العربية السورية ، دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، نسخة نشرت من قبل مديرية الإعلام الالكتروني، تاريخ غير مدكور ، emediatc.com/PublicFiles/File/pdf ، ص 24.

- حول البنية الاقتصادية ، أنظر على التوالي :

United Nations Organization , Security Council , Resolution Nu. 2042 on the Six point Proposal of the joint special envoy of the United Nations and League of Arab States , 14 April 2012, accessed 14 / 07/ 2015 , http://www.lcil.cam.ac.uk/sites/default/files/LCIL/documents/arabspring/syria/Syria_113_UNSC_Resolution_2042.pdf , p 1. See Also : United Nations Organisation, "Misnus : Mission de supervision des nations unies en Syria " ,(date non Mentioned), Retrieved on 26/07/2015 :http://www.un.org/fr/peacekeeping/missions/past/unsmis/background.shtml

	تحديد فترة حكم الرئيس، وذلك في المادة 88، حيث جعلها عهدة قابلة للتجديد مرة واحدة. ضبط الدستور أيضا المجتمع المدني في المادة 8، وأكد على التزامات تتعلق بإنشاء أحزاب سياسية ديمقراطية.	الاقتصادي بوقف استهداف مراكز القيم المادية، وحفظ السلام الاقتصادي بتوفير قوات تتكفل بحماية هذه المراكز، ثم بناء السلام الاقتصادي وضمان الخروج بالاقتصاد الوطني من الطابع الريعي.	لصناعة السلام الثقافي. كما يغيب حفظ السلام الثقافي و تأمين الرموز الأيديولوجية والثقافية.أما عملية بناء السلام الثقافي ، فإن منع دستور 2012 إنشاء أحزاب بهويات موازية، يبقي غير كافي في ظل غياب التنشئة السياسية و الاجتماعية السوية للفواعل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الحالات الثلاثة سجلت ضعفا في المشاريع الإصلاحية التي وضعتها الأنظمة السياسية للخروج من حالة عدم الانسجام البنيوي، رغم اختلافها في ذلك؛ فحالة تونس، عكس مصر وسوريا، تؤكد غياب مشروع جدي لتحقيق الانسجام البنيوي في البنية السياسية والثقافية، وإطار دستوري صريح يمنع إنشاء أحزاب سياسية بهوية موازية للهوية الديمقراطية. كما تجدر الإشارة إلى أن الحالات الثلاثة أثبتت تشابها وتقاطعا في ضعف مشاريع الإصلاح على مستوى البنية الاقتصادية.

بناء على هذه النتائج و الملاحظات الإمبريقية يتضح أن بناء النموذج الإجرائي لمسلمات الانسجام البنيوي على مسلمات عكسية لنموذج عدم الانسجام

بيان حرب ، " دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : التجربة السورية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، المجلد 22، العدد الثاني – سنة 2006، ص 121.

- حول البنية الثقافية أنظر على التوالي : - United Nations Organization , Security Council , Resolution Nu. 2042 on the Six point Proposal of the joint special envoy of the United Nations and League of Arab States , Ibidem. United Nations Organisation , Misnus : Mission de "supervision des nations unies en Syria", Ibidem.

الجمهورية العربية السورية ، دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، مرجع سابق، ص 3

البنيوي، يؤصل لعملية تسوية نزاع التحول الديمقراطي،ويعطيها أرضية صلدة ، وأهدافا واضحة و جلية تسمح بحسم النزاع، رصد متغيراته، وكذا وضع خطوات عملية للقضاء عليها واستئصالها. رغم ذلك ، فإن هذا النموذج يبقى عاجزا عن التعميم إلا إذا تم توسيع عناصره الامبريقية لتغطي كل وحدات الظاهرة.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق، أن الحالات الثلاثة للدراسة أكدت وجود عدم انسجام بنيوي في الأنظمة السياسية ، اتضح بثبوت حضور متغيراته الثلاثة، أي المتغير الأنوقراطي في البنية السياسية ، متغير الريع في البنية الاقتصادية و متغير مشكلة الهوية السياسية في البنية الثقافية، فبمقارنة تزامنية، نلاحظ تشابها واضحا في المتغيرات البنيوية للنزاع. أثبتت الحالات الثلاثة أيضا، ضعفا في المشاريع الإصلاحية التي وضعتها الأنظمة السياسية للخروج من حالة عدم الانسجام البنيوي، رغم اختلافها في ذلك؛ فحالة تونس ، عكس مصر وسوريا، تؤكد ضعفا جليا في الإصلاح السياسي و الثقافي.

إن هذا التحليل البنيوي لنزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية، والمحددات البنيوية لتسويتها، إذا تم عرضه من منظور البنيوية الكلاسيكية، يتجلى كتحليل ناقص، وذلك نظرا لعزله متغير الفاعل ، والدور الذي يلعبه في الظاهرة. غير أن قيمة هذا النقص تتراجع ، إذا تم طرحه من مقاربة ما بعد بنيوية. ذلك أن ما بعد البنيوية، تترك هامشا للفاعل في تحريك الظاهرة، وصناعة البنى ، وتتحفظ بترك مجال محدد من العفوية، وعدم القدرة على التنبؤ. ففي ظل مسلمات ما بعد البنيوية، يمكن الحديث عن الفاعل البنيوي ، وهو الفاعل الذي يملك هامشا للتفاعل بين البنى، ولا يمكن تصور إصلاح بنيوي، والخروج من حالة عدم الانسجام إلى الانسجام من دون مبادراته.

إن من التوصيات، التي ننتهي إليها ، من خلال هذه الدراسة، وفي ظل الأوضاع الفكرية والسياسية الراهنة التي يمر بها الوطن العربي، تأكيد ضرورة فتح المجال وتشجيع البحث في الفاعل السياسي البنيوي، والذي يمثل البديل العكسي

للفاعل الوجودي. ففتح المجال أمام هذا الحوار الأكاديمي بين الجماعة العلمية العربية، يفيد في عقلنة وترشيد الخطاب العلمي والفكري العربي، و كذا وضع أطر عملية للإصلاح السياسي الفعال، وبكلفة محتملة .